إعداد الأستاذ/ عبد المنعم الطهراوي

ورقة حول: دور الهيئات المحلية في التنمية وإعادة الحياة في محافظات قطاع غزة

تحظى عملية تنمية الهيئات المحلية اهتماماً خاصاً من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى الدخل والمعيشة للأفراد، وفي السنوات الأخيرة شهد قطاع الحكم المحلي العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي كان لها تداعيات على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور الهيئات المحلية بصفة خاصة وذلك فيما يتعلق بعملية التنمية، وأبرز هذه التحولات هو الاتجاه المتزايد للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووزارة الحكم المحلي لتبني توجهات اللامركزية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد. وتطور دور القطاع الخاص والعلاقة مع المنظمات غير الحكومية، وتمكين المواطنين وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني[1].

إن التوجه إلى اللامركزية سمح بالتعرف على احتياجات الأفراد وحل مشاكلهم عبر المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار، وهذا التوجه ساهم في خلق اهتمام متصاعد من الحكومة و وزارة الحكم المحلي، وبالتالي الهيئات المحلية بعملية التنمية المحلية التي ترتكز على نقل المسؤوليات والأدوار من الحكومة المركزية إلى المؤسسات المحلية والتي أصبح يتعين عليها الارتقاء في أساليب عملها وتبنيها لمفاهيم التنمية المستدامة، وتطبيق ما يعرف بالحوكمة المحلية، والقائمة على إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية المحلية، ومن هذا المنظور يمكن للهيئات المحلية أن تؤدي أدوارها وتكون أكثر استجابة لمطالب وتطلعات المجتمع مما يساهم في التنمية المحلية.

وقد بدأت الهيئات المحلية والبلديات في فلسطين بتبني العمل وفق منهج التخطيط التنموي الحضري القائم على أسس المشاركة المجتمعية الواسعة، وإعادة العلاقة مع المجتمع من خلال التخطيط التشاركي لتنمية مناطق نفوذها، حيث تم اعتماد دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي سنة 2016 ومن ثم تم تطويره واعتماده من قبل الوزارة والهيئات المحلية في العام 2018، والذي تم بناء عليه إعداد الخطط الاستراتيجية لكافة البلديات والمجالس البلدية للأعوام 2018-2021 والبالغ عددها 417 في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

أولاً: منهجية إعداد الورقة:

1.1 إشكالية الورقة

تعتبر الهيئات المحلية بشقيها البلديات والمجالس القروية في فلسطين الأداة التنفيذية المباشرة لوزارة الحكم المحلي، وبالتالي للحكومة في تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها للتنمية المحلية في فلسطين، حيث عملت الحكومة ومن خلال أجندة السياسات الوطنية على تبني العديد من السياسات على المستوى الوطني، إضافة إلى الأهداف الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي، والتي تعمل على تعزيز دور الهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.

وتسعى الورقة إلى البحث في دور الهيئات المحلية في إحداث التنمية المحلية، ضمن المفهوم الأوسع للتنمية المستدامة المتبناة من الحكومة والتي تتماشي والرؤية التنموية للحكومة وفق التزاماتها بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي الإجابة على الإشكالية التالية: هل ساهمت الهيئات المحلية في التنمية المحلية وفق الرؤية الوطنية للتنمية؟

إضافة إلى أن بلديات قطاع غزة والبالغ عددها 25 بلدية واجهت تحديات إضافية عن البلديات والمجالس في الضفة الغربية، حيث شهدت بلديات غزة خلال السنوات الخمس عشر الماضية 4 حروب متتالية ساهمت بشكل كبير في تدمير البنية التحتية والتي تعتبر من أهم مرتكزات التنمية المستدامة، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والذي بدوره ساهم في تقليل فرص التنمية لدى البلديات. وأمام هذا التحدي تطرح الورقة أيضا تساؤلات أخرى وهي:

- هل ساهمت الهيئات المحلية في غزة بإحداث التنمية المحلية؟
- كيف كان دورها في إعادة الإعمار في الحروب التي مرت على غزة؟
- هل لعبت دوراً محورياً في تلك العملية، وما هي أهم التحديات التي واجهتها؟

1.2 منهجية إعداد الورقة

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الورقة من خلا الاعتماد على الأدبيات المتوفرة لدي البلديات ووزارة الحكم المحلي، والجهات ذات الاختصاص من جهة، ومن جهة أخرى عمل على تجميع البيانات من ذوي الاختصاص من خلال اللقاءات مع رئيس اتحاد البلديات في قطاع غزة الدكتور يحيى السراج، رئيس بلدية غزة. والمشاركة في ورشة العمل التخصصية التي عقدتها شبكة المنظمات الأهلية بتاريخ والتي جاءت تحت عنوان «التحديات التي تواجه البلديات في ظل الظروف الراهنة»، ما بعد العدوان على غزة»[3] وإدراج توصيات الخبراء والمختصين ضمن السياق العام للورقة البحثية.

ثانياً: واقع الحكم المحلي في فلسطين:

لعبت العوامل السياسية وما زالت، الدور الأكبر في التأثير على العملية التنموية في الأرض الفلسطينية عامة، والمحافظات الجنوبية خاصة، حيث يتداخل العامل السياسي بالتنموي في سياق واضح وبتأثير متبادل. ويمكن قراءة تأثير ذلك بوضوح من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي

حدت من تطور وتنمية قطاع الحكم المحلي بكافة مكوناته. فلا شك أن عدم الاستقرار السياسي وسياسات الاحتلال الإسرائيلي والعدوان المتكرر على قطاع غزة، وتدمير البنى التحتية وكافة مقومات العملية التنموية، إضافة إلى إشكالية التنسيق مع الاحتلال فيما يخص المعابر، والمواد الممنوع استيرادها من داخل الأراضي المحتلة أو من الخارج في الأوقات العادية، أو في أوقات إعادة الإعمار بحجة الاستخدام المزدوج، وعدم وضوح الأفق السياسي، والانقسام في الساحة الفلسطينية وغياب السيادة الوطنية على الحدود والمعابر وعدم وجود موارد وطنية، كل العوامل السابقة قد أعاقت الحكومة الفلسطينية والوزارات المختلفة من تحقيق أهدافها وخططها التنموية، وقطاع الحكم المحلي والبلديات لم يكن بعيدا عن تلك التأثيرات. ويؤكد رئيس بلدية غزة على أن بلديات غزة تعاني من مشاكل متعددة نتيجة تلك الأسباب، حيث أشار إلى أهم التحديات التي واجهتها البلديات خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة تمثلت في الاستهداف المباشر لمرافق البلدية وتراكم النفايات، ونقص كميات الوقود، وصعوبة الوصول لبعض مرافق البلدية خاصة في الأماكن الحدودية، بالإضافة الى نقص المواد والمعدات اللازمة لإصلاح الأضرار. إضافة إلى استهداف العاملين في البلديات من قبل قوات الاحتلال دون أي مراعاة لطبيعة عملهم كونهم عمال وأشخاص مدنيين[4].

2.1 مكونات قطاع الحكم المحلي في فلسطين

تساهم مجموعة من الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية التي تقودها وزارة الحكم المحلي، حيث تختلف أدوار الفاعلين وفق السياق القانوني، أو السياسي والتمويلي. تسعى الوزارة وفي سبيل تحقيق رؤيتها التنموية «حكم محلي رشيد، قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة»، إلى مأسسة العمل في قطاع الحكم المحلي من خلال تطوير منظومة قانونية، وإجرائية تعزز توجهاتها. والشكل التالي يوضح الفاعلين الأساسيين في التنمية المحلية من خلال قطاع الحكم المحلي. حيث تمثل وزارة الحكم المحلي الركيزة الأساسية وتعتبر ناظمة للعلاقة بين الفاعلين في عملية التنمية المحلية. وتعتبر وزارة الحكم المحلي في فلسطين هي وزارة مسؤولة ومرجعية للهيئات المحلية، تعمل على تطوير قدراتها وتنمية مواردها لتصبح أكثر قدرة على تحقيق رفاهية مواطنيها في إطار حكم محلي رشيد. وقد ارتبط مفهوم الحكم المحلي بما يخص الهيئات المحلية (بلديات ومجالس قروية)، بتقديم الخدمات للمواطنين والمشاركة في عملية التنمية، كما إن لكل هيئة محلية منطقة نفوذ ضمن الدولة ككل. وتندرج فلسطين ضمن ما يسمى بالنظام الوحدوي للحكم المحلي، حيث إن الحكومة هي الهيئة المركزية المسيطرة مع تفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات للهيئات المحلية[5].

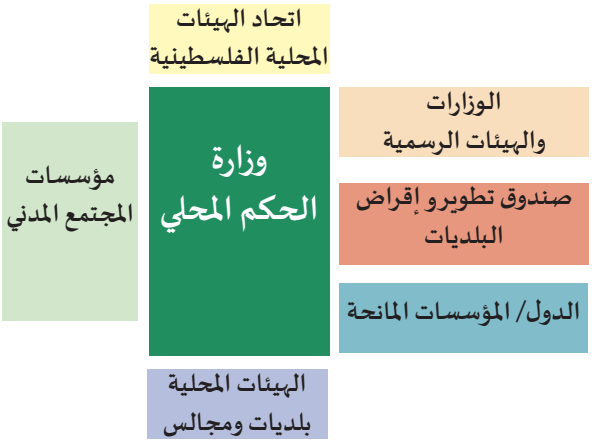

مكونات قطاع الحكم المحلي في فلسطين

2.2 الإطار القانوني الناظم لعمل الهيئات المحلية

عرفت القوانين التشريعات المتعلقة بالهيئات المحلية في فلسطين مراحل وتطورات متعددة، ففي العام 1934 صدر قانون الهيئات المحلية رقم (1) لتنظيم عمل الهيئات المحلية بقطاع غزة، بينما صدر في العام 1944 قانون إدارة القرى رقم (23) والذي

كان معمول به في قطاع غزة، وفي العام 1954 م صدر قانون إدارة القرى رقم (5) الذي كان معمول به في محافظات الضفة الغربية، وفي العام1954 م صدر قانون الهيئات المحلية رقم (29) والذي عمل به في الضفة الغربية، وقد استمر هذا التطور التاريخي للقوانين والتشريعات الفلسطينية الناظمة لعمل الهيئات المحلية حتى عام1997، تاريخ إصدار المجلس التشريعي المنتخب لقانون الهيئات المحلية رقم (1) للعام 1997.

ووفقا لهذا القانون وبحسب المادة رقم (2) فقد أوكلت لوزارة الحكم المحلي صلاحيات رسم السياسة العامة المقررة لأعمال المجالس المحلية، والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة، وأعمال الميزانيات والإجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس[6].

في حين عرفت المادة (3) الهيئة المحلية على أنها "شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي يتولى إدارتها هيئة منتخبة انتخابا حرا ومباشرا".

أما المادة (15) فقد نصت على منح الهيئات المحلية صلاحية إصدار الأنظمة أو اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية، وتأمين مصالحها واحتياجاتها بشرط موافقة وزارة الحكم المحلي، واعتمادها للنظام، في حين أن القانون الأساسي الفلسطيني حدد بشكل قاطع أن الأنظمة بشكل عام يجب اعتمادها من قبل وزير الحكم المحلي ونشرها في الجريدة الرسمية.

وأشارت المادة رقم (15) إلى الصلاحيات الممنوحة للهيئات المحلية والتي كانت في معظمها خدماتية من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر[7]:

- التخطيط الحضري: ويشمل تخطيط وتنظيم الشوارع وإنارتها وتسميتها وترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.
- المباني ورخص البناء: منح تراخيص البناء ومراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها.
- الكهرباء: تزويد الطرق العامة بالكهرباء.
- المجاري: إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.
- المياه: تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو لأية استعمالات أخرى.
- الحرف والصناعات: تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها.
- النظافة: جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها.

2.3 الانتخابات المحلية[8] :

حسب إحصائيات لجنة الانتخابات المركزية الخاصة بالانتخابات البلدية للعام 2017، فإن المجموع الكلي للهيئات المحلية في الضفة الغربية وغزة بلغ (417) هيئة محلية بواقع (142) بلدية، و(275) مجلساً قروياً، منها في الضفة الغربية (392) هيئة محلية، (117 بلدية و275 مجلساً قروياً)، أما في غزة فتوجد 25 بلدية.

وقد أجريت الانتخابات البلدية الأولى على مرحلتين، حيث تم تجزئتها إلى خمس مراحل نفذت منها أربع خلال عامي 2004، 2005 وأجلت المرحلة الخامسة والأخيرة، حيث انتقلت مسؤولية تنفيذ الانتخابات المحلية إلى لجنة الانتخابات المركزية حسب نص المادة 72 من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لعام 2005، وبقيت المرحلة الأخيرة لم تنفذ.

واستهدفت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية 36 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية عقدت المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في 22 هيئة محلية بتاريخ 23 كانون أول 2004، في حين أجريت في 14 هيئة محلية في قطاع غزة بتاريخ 27 كانون الثاني 2005، وتم اتباع نظام الأغلبية في هذه المرحلة وفقاً لقانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

وفي المرحلة الثانية من الانتخابات أجريت في 82 هيئة محلية بتاريخ 5 أيار 2005 في الضفة الغربية

وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية عقدت المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في 76 هيئة محلية، بينما أجريت في 6 هيئات محلية في قطاع غزة. وتم اتباع نظام الأغلبية في هذه المرحلة أيضا.

وأجريت المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية في 104 هيئة محلية في الضفة الغربية فقط بتاريخ 29 أيلول 2005، في هذه المرحلة تم اتباع نظام التمثيل النسبي (القوائم) وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005. حيث أجريت المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية بتاريخ 15 كانون أول 2005 في 40 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم خلال هذه المرحلة اتباع نظام التمثيل النسبي (القوائم)

أما الانتخابات المحلية الثانية 2012 والتي نفذت في ظل الانقسام الفلسطيني حيث شاركت الهيئات المحلية في الضفة الغربية وامتناع الهيئات المحلية من المشاركة في غزة[9]، حيث شارك في هذه الانتخابات 272 هيئة محلية من أصل 353. ومن ثم انتخابات تكميلية أولى في 81 هيئة محلية، وثانية في 22 هيئة محلية.

وفي العام 2017 جرت الجولة الثالثة من الانتخابات المحلية[10] . وقد أجريت الانتخابات في الهيئات المحلية بالضفة الغربية فقط، وشارك في هذه الانتخابات 326 هيئة محلية من أصل 391. وفي وقت لاحق أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بإجراء انتخابات محلية تكميلية عقدت في 29 تموز 2017 وشارك فيها 32 هيئة محلية[11] .

وقد رفضت حركة حماس إجراء الانتخابات في الهيئات المحلية في محافظات غزة، حيث أبلغت الحركة لجنة الانتخابات رفضها إجراء الانتخابات في قطاع غزة، وبناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء قرارا في شباط 2017 يقضي بتأجيل الانتخابات في محافظات غزة [12] ، وبهذا تكون بلديات غزة لم يجر فيها أي انتخابات بعد انتخابات 2005. وقد اعتمدت الحكومة في غزة سياسة التكليفات للمجالس البلدية.

ثالثا: التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

3.1 التنمية المحلية

يقصد بالتنمية المحلية: القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى تنمية كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي الاقتصادية، بيئية واجتماعية وثقافية، وذلك من خلال دعم وتمكين المجتمع المحلي مما ينعكس إيجابياً على المجتمع، ويساهم في إحداث التنمية المحلية ويؤدي إلى التنمية ضمن نفوذ الهيئات المحلية، حيث ترتكز التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، يوضحها الشكل التالي[13]:

الأفراد: هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

الهيئات المحلية: هي مجموعة من البلديات والمجالس القروية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

المجتمع المحلي هو الأفراد والمؤسسات في منطقة نفوذ الهيئة المحلية، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

3.2 خصائص التنمية المحلية.

- التنمية المحلية عملية شاملة تشمل كافة مكونات المجتمع.
- تساهم في تطوير المجتمع.
- تعمل على الاستفادة من كافة الموارد.
- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي.

3.3 مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم (بما في ذلك الفقراء منهم) دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد.

3.4 أبعاد التنمية المستدامة:

1. **البعد الاقتصادي:** ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه.
2. **البعد الاجتماعي:** ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد.
3. **البعد البيئي:** وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

رابعا: الهيئات المحلية والتنمية

التنمية هي الجهود المنظمة التي تشترك فيها جميع قطاعات المجتمع للنهوض به، فالعملية التنموية مهمة جداً لما تحققه من دور إيجابي في مجالات هامة منها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولن تحقق التنمية أهدافها بمعزل عن تعاون مستمر ومتصل مبني على خطة واضحة من كافة الفاعلين في الدولة والمجتمع.

ولا يختلف الحال عند الحديث عن التنمية المحلية والأدوار التي تؤديها البلديات، حيث يشترط في خطط التنمية المحلية التي تُعد من قبل البلديات والمجالس البلدية أن تكون مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني. فهناك ضرورة لتوزيع السلطات والمهام بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، بما يضمن قيام هذه الهيئات بدور أكثر فاعلية في التنمية المحلية نتيجة لقربها من المواطنين وبالتالي فهي أكثر قدرة على تحديد المشاكل والتحديات والطموحات، والإمكانات التنموية المحلية. وهذا يبرر التوجه لدي الحكومة الفلسطينية بضرورة اعتمادها على الهيئات المحلية في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إفرادها للعديد من السياسات التي تضمن تقديم خدمات أفضل في سياق أوسع من المشاركة والمساءلة المجتمعية[14].

إن اللامركزية التي تسعى وزارة الحكم المحلي إلى تبنيها والعمل على تعزيزها من خلال خطتها الاستراتيجية 2017-2022 لا يمكن لها أن تنجح دون تبني إجراءات عملية للمأسسة والتطبيق الصحيح للامركزية وزيادة مساحة الحرية والإبداع للهيئات المحلية في مجال الاستثمار الأمثل لمواردها ضمن نطاقها الجغرافي، لاسيما في ظل عجز الحكومة عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة في محافظات قطاع غزة بسبب الانقسام السياسي والحصار المفروض وتوقف العملية الديمقراطية.

4.1 دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية

تؤدي البلديات دورا فاعلا في تحقيق التنمية المحلية وكما تساهم في تحقيق التطور الاجتماعي وهو الأمر الذي أثبتته تجارب الهيئات المحلية في فلسطين خلال السنوات الماضية منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبني نهج بناء مؤسسات الدولة. فقد

كان لإعادة تشكيل البلديات والمجالس البلدية على أسس وطنية بعيدا عن دورها الوظيفي في زمن الاحتلال الإسرائيلي دوراً في إحداث التنمية المحلية كونها ورثت بنى تحتية مدمرة، ومرافق بلدية شبه معدومة. فالوضع الحالي للبلديات والمجالس القروية، ورغم ضعف المشاركة في العملية التنموية والذي يرجع للعديد من الأسباب التي تم تناولها لاحقا، إلا أن واقع الحال على مستوى الخدمات، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات اليومية للمواطنين قد تحسن بشكل ملموس عنه في ظل الاحتلال. **ويمكن الإشارة إلى أن التحسن كان على المستويات التالية:**

- المصادقة على قانون الهيئات المحلية ومجموعة القرارات ذات العلاقة بتحسين مستوى العمل في الهيئات المحلية.
- بناء القدرات الفنية والإدارية والمالية للعاملين في وزارة الحكم المحلي، والهيئات المحلية في الضفة والقطاع منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية
- تحسين الموارد الخاصة بالهيئات المحلية من خلال تطوير الموارد المالية، وتحسين مستوى التمويل الدولي للبلديات.
- إنشاء صندوق تطوير وإقراض البلديات كذراع مالي للوزارة يعمل على تنفيذ الرؤى الاستراتيجية من خلال التمويل المباشر للبلديات من أجل تحسين البنية التحية، والخدمات المقدمة من البلديات من منظور النهج التشاركي.
- تحسين مستوى الخدمات من خلال تفعيل أدوات الرقابة والمتابعة الرسمية وغير الرسمية من قبل المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة، حيث أصبحت المساءلة والمشاركة المجتمعية نهج تتبناه الوزارة والهيئات المحلية وفق ورقة السياسات التي صدرت عن الوزارة في العام 2014.
- تطوير النظم الإدارية والهيكليات والنظم المالية للهيئات المحلية بهدف تحسين وتسهيل الخدمة للمواطنين.
- التوجه نحو البلديات الإلكترونية كجزء من التحسن، من خلال اعتماد الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات الكترونية 2019-2023.

4.2 تحليل دور البلديات في عملية التنمية في المحافظات الجنوبية

تحاول البلديات في فلسطين بشكل عام، وفي محافظات غزة بشكل خاص القيام بدورها التنموي والخدماتي، من خلال استغلال الموارد المتاحة، وتسعى البلديات من خلال ربط رؤيتها التنموية الاستراتيجية والخدماتية مع الرؤى الوطنية، في سياق الخطط الاستراتيجية للوزارة وأجندة السياسات الوطنية إلى المساهمة الفعلية في عملية التنمية المحلية على مستوى نفوذها أولا ومن ثم المساهمة في التنمية المستدامة وفق الرؤية الشاملة للتنمية في فلسطين، ويمكن تلخيص تلك العلاقة من خلال الشكل الموضح في الأسفل والذي يوضح بشكل تسلسلي العلاقات المترابطة بين الرؤى الاستراتيجية والتدخلات المختلفة للجهات الفاعلة في قطاع الحكم المحلي.

شكل يوضح العلاقات المترابطة بين مكونات قطاع الحكم المحلي[15]

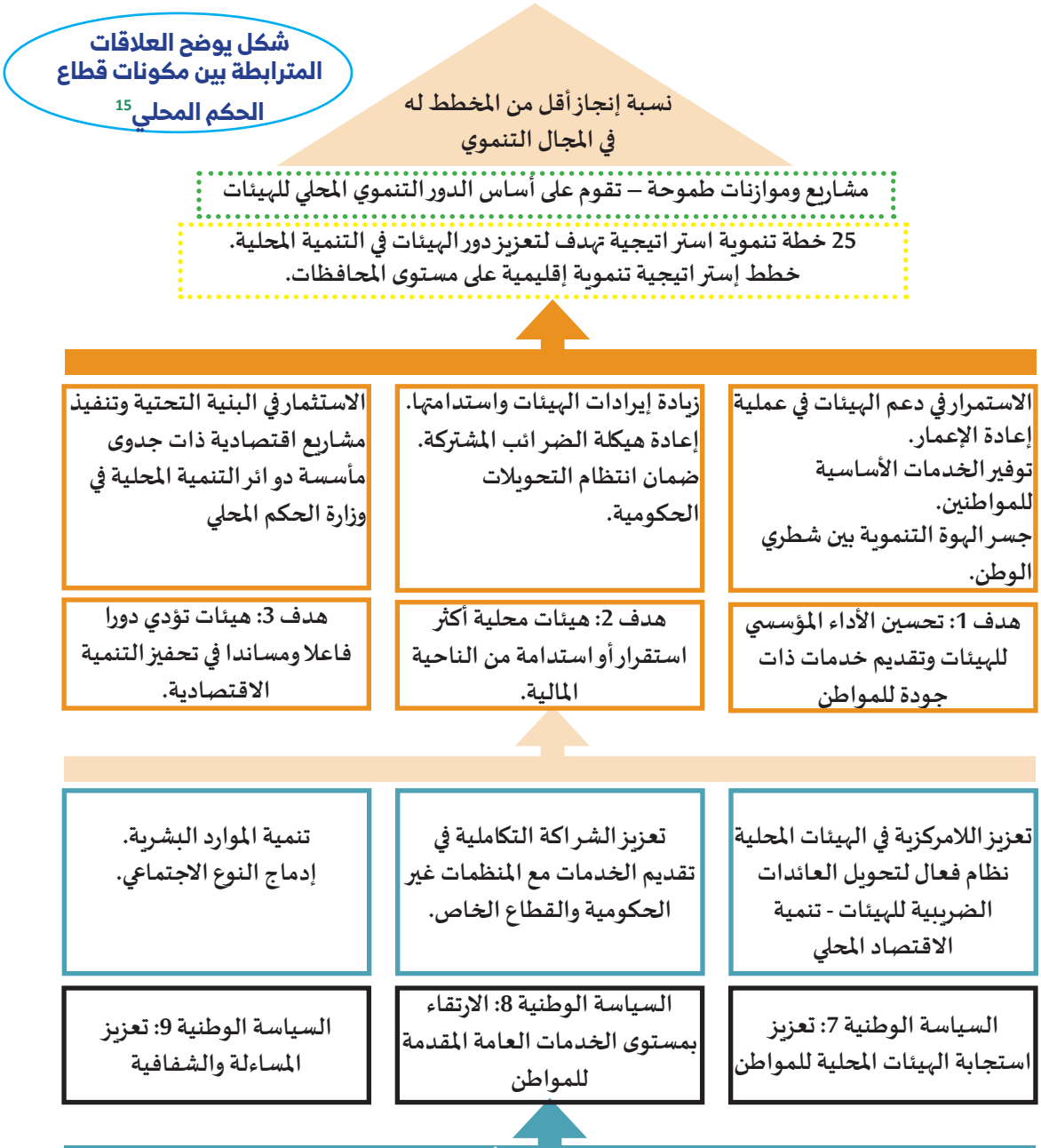

4.3 الاستنتاجات وفق العلاقات التبادلية بين مكونات القطاع

- تساهم البلديات في التنمية المحلية بشكل مقيد، وهذا يتوقف على مفهوم التنمية لدي البلديات من ناحية، ومن ناحية أخرى على الموارد المتاحة والأدوار التي حددت وفق القانون والتي أعطت البلديات مهام خدماتية، أكثر منها تنموية بأبعاد التنمية الثلاث (اقتصادية، بيئية واجتماعية). مما قلل من قدرة البلديات على المساهمة الفعلية في التنمية الشاملة، حيث تبين الخطط الاستراتيجية للبلديات أن التوجهات العامة لها تركز على تطوير البنية التحتية كأولوية ومن ثم القضايا التنموية الأخرى.
- هناك تكاملية في السياسات والأهداف الاستراتيجية والمخرجات التنموية من جانب نظري، ولكن النتائج تدلل على ضعف مساهمة البلديات في التنمية المحلية على الرغم من تطور قدراتها في التخطيط التنموي الاستراتيجي القائم على التخطيط التشاركي، وهذا يرجع حسب العديد من التقارير وآراء المختصين إلى مجموعة من المعيقات أهمها: الاحتلال وإجراءاته التعسفية التي تقف أمام إحراز تقدم تنموي حقيقي في المجتمع الفلسطيني بمجمله. حيث شهدت فترة الأعوام 2008-2021 استمرار تصاعد قيود الاحتلال والتي تمثلت في استمرار فرض الحصار على قطاع غزة وفصله عن الضفة الغربية، والسيطرة على الموارد الفلسطينية الطبيعية من أرض ومياه وبحر وسماء، إضافة إلى العدوان المتكرر على قطاع غزة، 4 حروب خلال أقل من 14 سنة. بل إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تعمل على تدمير ما تم تحقيقه من إنجازات على المستوى الوطني والمحلي، حيث قام الاحتلال بهدم وتدمير الكثير من المشاريع والبنى التحتية التي مولت برأسمال فلسطيني أو من الشركاء الدوليين، وكذلك هدم العديد من المباني والمنازل والطرقات. وكان لهذا انعكاسات مباشرة على قطاع الحكم المحلي بكافة إمكاناته ومكوناته. فقد تعرض قطاع غزة خلال السنوات الماضية بشكل غير مسبوق إلى مضايقات الاحتلال (حصار وعدوان متكرر) ومنع الوزارات والهيئات المحلية من إنجاز مخططاتها الهيكلية ومن تنفيذ العديد من المشاريع نتيجة القيود المفروضة على المعابر وطبيعة المواد المسموح بها لاسيما بعد العدوان سنة 2014 [16].
- على الرغم من تبني الحكومة ضمن سياساتها العامة، والوزارة ضمن أهدافها الاستراتيجية لقطاع الحكم المحلي لتوجهات نحو تعزيز مشاركة الهيئات في التنمية المحلية إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التزام الحكومة والوزارة بتعهداتها المالية، وأهدافها التي نصت على تطوير نظام فعال لتحويل العائدات الضريبية للهيئات وتعزيز تنمية الاقتصاد المحلي [17].
- على الرغم من أن السياسة السابعة في أجندة السياسات تنص صراحة على تعزيز اللامركزية في الهيئات المحلية، إلا أن الواقع والتقارير الصادرة عن البلديات والمؤسسات الرقابية تؤكد أن الوزارة لا زالت تتبنى سياسة المركزية التي تحد من الإبداع في استغلال الفرص المتاحة لدي الهيئات المحلية.
- تعتبر الخطط التنموية الاستراتيجية خطوة مهمة نحو المساهمة في دور تنموي أكبر للهيئات المحلية، على الرغم من نسبة الإنجاز المتدنية لتلك الخطط نتيجة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية وظروف وباء كورونا في العامين الأخيرين [18].
- على الرغم من فرص لتمويل الخطط التنموية الاستراتيجية من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات، والمؤسسات التمويلية الدولية، إلا أن قيود تعامل تلك المؤسسات مع البلديات في قطاع غزة ضمن سياسات عدم التعامل مع المستويات السياسية في البلدية قلل من فرص تحقيق الأهداف التنموية للبلديات ضمن خططها. حيث يرى رئيس بلدية غزة أنه يجب على الجهات المانحة التعامل مع البلديات كجهات

خدماتية تقدم الخدمات للمواطنين دون أي توجهات سياسية أو حزبية، وهذا التوجه يجب أن تتبناه كافة الجهات التمويلية، مع الإشارة إلى أن هناك العديد من جهات التمويل في غزة بدأت تتعامل مع البلديات بشكل مباشر وهذا بدوره عزز من قدرة البلديات على القيام بدورها الخدماتي والتنموي دون وجود الوسطاء[19].

- تحمل كافة خطط التنمية الاستراتيجية لبلديات قطاع غزة بعد تنموي ضمن أهدافها الاستراتيجية وأولوياتها، حيث يركز مفهوم التنمية في تلك الخطط على البنية التحتية، التنمية الاقتصادية المرتكزة على موارد البلدية من رسوم الحرف، إلا أن جوانب التنمية البيئية والثقافية تكاد تكون غير موجودة، وهذا يعود لأكثر من سبب أهمها، أن الأولويات المجتمعية في المشاريع تتجه نحو الضرورات المتمثلة في البنية التحتية، والثاني أن توجهات البلدية والممولين أيضا تتجه إلى تحسين البنية التحتية كضرورة مقابل العمل في أولويات ثقافية أو اجتماعية أو بيئية[20].

• 4.4 قراءة في موازنات الهيئات المحلية في قطاع غزة [21]

إن الحديث عن التنمية المحلية يرتبط بالعديد من العناصر الداعمة لتحقيق الأهداف التنموية للهيئات المحلية، وهذا ما تعكسه موازنات الهيئات المحلية في غزة، حيث تظهر بيانات تلك الموازنات واقع التنمية المحلية، والأدوار المقيدة للبلديات في أداء أدوار أفضل في مجال التنمية المحلية. **حيث يمكن تلخيص تلك المؤشرات كالتالي:**

- الموازنات التطويرية: في أفضل الحالات لا تزيد عن 30% من إجمالي الموازنات وتعتمد في الغالب على توقعات الفرص التمويلية، حيث تغطي الإيرادات الأخرى الرواتب وبعض المصاريف التشغيلية.
- الفرص التمويلية: الفرص الحكومية ضعيفة، الدول المانحة مرتبطة بأجندة سياسية تحد من التعامل مع البلديات في غزة، أفضل الفرص التمويلية التي تغطي الجزء الأكبر من الإيرادات التطويرية للبلديات والمشاريع تأتي عن طريق صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- انتظام التحويلات الحكومية: لا زالت بلديات غزة تعاني من قضية التحويلات الحكومية، فغالبية البلديات لديها مستحقات على الحكومة المركزية.
- إيرادات الهيئات واستدامتها: أمام الأوضاع الاقتصادية الصعبة، والحصار المستمر لقطاع غزة، فإن إيرادات الهيئات المحلية تتناقص، وتزداد مستحقات البلديات على المواطنين بشكل شهري، وهذا يحد من قدرة تلك البلديات على السير قدما في التنمية المحلية على سبيل المثال بلدية غزة وهي من أكبر البلديات في القطاع لديها ديون على المواطنين تزيد عن 990 ألف شيكل، أي أن البلدية لديها استحقاق يقدر ب 9000 شيكل للمشترك الواحد، حيث لا يزيد معدل الالتزام بالسداد عن 20%، وهذا الحال ينطبق على كافة بلديات قطاع غزة البالغة 25 بلدية، ويوضح الجدول التالي مدى اعتماد البلديات في قطاع غزة على الإيرادات التطويرية القائمة على المشاريع التطويرية الممولة من الصندوق وغيره من مصادر التمويل، مما يدلل على هشاشة التنمية المحلية أمام أي تغيرات في سياسات الممولين، وهذا يوضح الأزمة المالية التي تعاني منها البلديات والتي تؤثر بشكل كبير على قدرتها في تنفيذ رؤيتها التمويلية، وهذا بدا واضحا خلال أزمة الكورونا، من تغيير توجهات الممولين وصعوبة الحصول على تمويل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بكل الدول نتيجة الوباء والإغلاقات المستمرة للبلدان.

الجدول التالي يوضح ملخص الإيرادات التطويرية للبلديات [22]

	البلدية	إيرادات الموازنة التطويرية - المشاريع	إجمالي الإيرادات	%
1	جباليا	53,378,000	75,081,500	71
2	بيت لاهيا	7,028,225	18,697,425	38
3	بيت حانون	9,000,000	15,062,000	60
4	أم النصر	993,800	2,051,566	48
5	غزة	41,541,298	125,625,373	33
6	الزهراء	0	1,978,266	0
7	وادي غزة	0	981,766	0
8	المغراقة	796,330	2,175,500	37
9	دير البلح	2,815,050	12,579,208	22
10	النصيرات	10,009,444	20,992,000	48
11	البريج	3,755,700	7,268,700	52
12	المغازي	1,568,000	3,800,000	41
13	الزوايدة	0	2,537,533	0
14	وادي السلقا	699,950	1,478,950	47
15	المصدر	0	862,266	0
16	خانيونس	16,821,520	59,836,090	28
17	القرارة	3,592,866	7,464,366	48
18	بني سهيلا	1,509,300	6,977,724	22
19	عبسان الكبيرة	4,248,000	9,141,000	46
20	عبسان الجديدة	12,656,363	14,160,953	89
21	خزاعة	7,049,000	9,163,000	77
22	الفخاري	0	917,000	0
23	رفح	3,230,467	20,846,617	15
24	النصر	0	916,500	0
25	الشوكة	2,563,000	4,268,020	60

4.5 دور المنظمات الأهلية في تعزيز الدور التنموي للهيئات المحلية في محافظات غزة

إن قياس دور أي من الجهات في عملية التنمية المحلية يتحقق في حال تحققت الأهداف الرئيسية لتدخلات التنمية وهي، تمكين المجتمع المحلي من خلال توفير الموارد والخدمات النوعية الضرورية، تحسين الظروف المعيشية للمجتمع وبشكل مستدام، حماية الحقوق الأساسية للناس الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية،

ومن منظور تحليلي فإن المنظمات الأهلية الفلسطينية ساهمت بأشكال مختلفة وضمن مستويات متعددة في عملية التنمية المحلية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. وحسب آراء الخبراء فإن المنظمات الأهلية ساهمت ضمن تدخلاتها في مساعدة البلديات في إحداث التنمية ولو بالقدر البسيط. ويمكن الإشارة إلى أنها عملت في عدة مجالات مهمة كالتوعية في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين مما ساهم في عملية التنمية السياسية وزيادة المطالبة في تفعيل العملية الديمقراطية كمدخل مهم من مداخل التنمية، إضافة إلى بناء قدرات قطاع الحكم المحلي مما ساهم في تحسين الخدمات وزيادة متطلبات الحكم الرشيد في القطاع بشكل عام والبلديات بشكل خاص.

أضف إلى أن المنظمات الأهلية ومن خلال تعزيز قيم ومبادي ونظم المشاركة والمساءلة المجتمعية ساهمت بشكل فاعل في تطوير قدرات البلديات على تبني نهج التخطيط التشاركي والذي كانت الخطط الاستراتيجية التنموية من أهم مخرجاته، حيث تبنتها البلديات خلال العام 2017 كنهج أساسي في التخطيط، وهذا أيضا ساهم في تعزيز قدرات البلديات على التخطيط التشاركي وبالتالي حسن من فرص التقييم السنوي من قبل الوزارة وصندوق تطوير وإقراض البلديات، والذي بدوره زاد من فرص التمويل للمشاريع في نطاق عمل كل بلدية وفق التقييم والتصنيف.

ولم يقتصر عمل المنظمات الأهلية على جوانب التوعية وبناء القدرات بل تعداه إلى لعب دور أكبر في تمويل المبادرات والمشاريع المجتمعية بالشراكة مع البلديات في قطاع غزة، لاسيما في ظل الموقف السياسي للعديد من الممولين بعدم التعامل المباشر في البلديات التابعة لحكومة الأمر الواقع في غزة بعد العام 2006، حيث عملت تلك المنظمات كوسيط مجتمعي مع البلديات لتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات القائمة على أساس المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية، وقد ساهمت تدخلات المنظمات الأهلية في إعادة تعريف الهشاشة والفئات الهشة، والمناطق الهشة والذي ساهم بشكل ملحوظ في إعادة توزيع المصادر في الهيئات المحلية.

4.6 فرص وتحديات التنمية المحلية لبلديات قطاع غزة

عند تحليل واقع البلديات في قطاع غزة من فرص وتحديات تواجهها للقيام بدورها في إحداث التنمية المحلية فإنه يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

الفرص:

- الموارد البشرية المؤهلة والخبرات المتراكمة من العمل خلال الطوارئ في ظل الاعتداءات المتكررة من الاحتلال الإسرائيلي.
- التعامل المباشر من بعض الممولين مع بلديات قطاع غزة دون وسيط. وتجاوز سياسات التمويل المشروط بعدم التعامل مع البلديات.
- وعود إعادة الإعمار بعد العدوان الأخير على قطاع غزة.
- التزامات صندوق تطوير وإقراض البلديات اتجاه العمل وفق خطط التنمية الاستراتيجية.
- تغير الصورة النمطية تجاه أدوار البلديات لاسيما في ظل استخدام البلديات لمواقع التواصل الاجتماعي بكثافة.
- الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة من خلال تقارير مؤشرات نظام النزاهة في البلديات،

والذي ساهم في زيادة الانفتاح مع المؤسسات الدولية.

- انفتاح المجتمع المدني على البلديات من خلال تعزيز البلديات لآليات المساءلة المجتمعية.
- توجه البلديات نحو التخطيط التشاركي واعتماده من قبل الوزارة والحكومة كمنهج أساسي في تقييم البلديات.

التحديات

- **الإدارة المركزية:** وتبعية البلديات لها في موازناتها وسياساتها وعملها بشكل عام، مما أضعف دورها في تخطيط التنمية المجتمعية، حيث تنخفض موازنتها المالية بحجم الناتج الإجمالي وتعتمد على المساعدات الدولية.
- **تعطل العملية الديمقراطية:** اعتماد سياسة التعيين لأعضاء مجالس الهيئات المحلية قلل من قدرة ودور البلديات في تحقيق تنمية محلية كون الديمقراطية مرتكز أساسي في إحداث التنمية المستدامة.
- **الحصار الإسرائيلي:** استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومنع حرية الحركة والتنقل، إضافة إلى التحكم في المعابر الحدودية مما يحد من قدرة البلديات على توفير المواد اللازمة للتنمية المحلية.
- **العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة،** 4 حروب دمرت البنية التحية بشكل كبير جدا، إضافة إلى تدمير المقومات الاقتصادية والبيئية، كل ذلك ساهم في تأخر التنمية المحلية، وجعل البلديات تتعامل وفق منهج إطفاء الحرائق وتوفير الأساسيات بدل التنمية.
- **الانقسام السياسي والإداري:** أثر بشكل كبير على أداء البلديات في قطاع غزة، ومن أبرز التحديات والعقبات التي واجهت وما زالت تواجه قطاع الحكم المحلي هو استمرار الانقسام السياسي والإداري والفصل القسري بين المحافظات الشمالية والجنوبية والذي يستمر بإلقاء ظلاله على العمل الفلسطيني بشكل عام وعلى قطاع الحكم المحلي بوجه الخصوص. حيث تظهر التقارير الوطنية والدولية المختصة في أداء الهيئات المحلية أن برامج إصلاح وتطوير قطاع الحكم المحلي في الضفة الغربية قطعت شوطا مهما، إلا أنها تراجعت وبشكل كبير في المحافظات الجنوبية نتيجة لتعمق العزلة بين شقي الوطن بسبب استمرار الانقسام السياسي.
- **نقص الثقة بين هيئات الحكم المحلي والمجتمع،** وذلك نتيجة لقصورها في تلبية حاجات المواطن والمجتمع.
- **انخفاض مشاركة النساء سواء في الهيئات المحلية** حيث تبلغ النسبة في الضفة الغربية 24%، بينما تكاد تكون معدومة في بلديات قطاع غزة المعينة نتيجة سياسات التعيين المتبعة في غزة.
- **انخفاض نسبة مشاركة فئة الشباب،** حيث أن قانون الترشح للهيئات المحلية حدد سن الترشح فوق الثلاثين للرئيس و25 عاما للعضو، مما يمنع قطاع واسع من الشباب من ترشيح أنفسهم.
- **الأنظمة والقوانين والقرارات** التي حدت من صلاحيات البلديات وتوجيه عملها إلى الجانب الخدماتي على حساب الجانب التنموي حيث يجب أن تشمل هذه الصلاحيات الكثير من نواحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والبشرية.
- **تقليص صلاحيات البلديات بشكل فعلي،** فقد تم سحب مسؤولية البلديات عن الكهرباء ويتوقع سحب صلاحية المياه، كما وتم سحب بعض الصلاحيات مثل إصدار تراخيص الحرف والصناعات لوزارة الصناعة وسيطرة بعض الجهات مثل الحكومية والعسكرية على صلاحية بيع الرمال، إن سحب هذه الصلاحيات من الهيئات المحلية يضعف من مواردها المالية وبالتالي يحد من قدرتها على القيام بدورها التنموي.
- **التبعية السياسية** في عملها للسلطة المركزية الحاكمة.

- **ندرة الموارد المالية** اللازمة لتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية الضرورية والأساسية.
- **ضعف روح المبادرة** والمشاركة المجتمعية.
- **عدم تسديد المواطنين لالتزاماتهم المالية للهيئات المحلية** بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

التوصيات:

يمكن للهيئات المحلية في فلسطين بشكل عام، وفي محافظات غزة بشكل خاص لعب دور أساسي وفاعل، بشكل أكبر مما تقوم به الآن في إحداث التنمية المحلية، وهذا يتطلب مجموعة من التدخلات على مستوى الوزارة والجهات الحكومية والهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأخيرا المجتمع المحلي. **من خلال ما يلي:**

- تطوير البيئة القانونية لعمل الهيئات المحلية، وتحديث قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 2007 لتقليل المركزية، وتشجيع المبادرات التنموية القائمة على قدرات المجتمع.
- التوجه الفعلي نحو اللامركزية، وبشكل تدريجي.
- زيادة إيرادات الهيئات المحلية من أجل تعزيز قدراتها التشغيلية والتنموية.
- التزام الحكومة بتحويل الإيرادات والموازنات المخصصة للبلديات.
- حل التداخل مع الوزارات والمؤسسات الحكومة ذات العلاقة، مع التركيز على تطوير سياسات تنظم العلاقة بين الوزارات المختلفة والهيئات المحلية.
- تطوير دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي، مع إعطاء مساحة أوسع لقياس أثر المشاركة والمساءلة المجتمعية
- تعزيز العملية الديمقراطية والدعوة لعقد انتخابات بلدية سريعة، وتحييد العمل المحلي وخدمات المواطنين من تجاذبات الانقسام السياسي.
- تبني سياسة الدمج بين البلديات وفق رؤية استراتيجية قائمة على الاستفادة القصوى من الموارد، والفرص والموارد البشرية.
- زيادة العمل من خلال المنظمات الأهلية على تعزيز المشاركة المجتمعية.
- تطوير قدرات العاملين في البلديات من منظور التنمية المستدامة.
- تطوير العلاقة مع القطاع الخاص، وتبني مبادرات تنموية مشتركة تساعد على إحداث التنمية.
- أن تتمتع وحدات الحكم المحلي بدرجة مناسبة من الاستقلالية تمكنها من ممارسة سلطاتها ورسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن المحلي وتنفيذها دون تدخل مباشر من السلطة المركزية.

الحواشي:

1 استراتيجية وزارة الحكم المحلي 2017-2022، وزارة الحكم المحلي، فلسطين منشورة على موقع الوزارة https://www.molg.pna.ps

2 مقابلة مع الدكتور يحيى السراج بتاريخ 17/6/2021

3 شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، ورشة عمل» التحديات التي تواجه البلديات في ظل الوضع الراهن، غزة 6-8-2021

4 مقابلة مع الدكتور يحيى السراج، بتاريخ 17-6-2021

5استراتيجية الحكم المحلي في فلسطين 2017-2022 الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي https://www.molg.pna.ps

6 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2020، "نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بلدية بيت لاهيا نموذجا " رام الله – فلسطين

7 قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1 لسنة 1997

8 تقارير انتخابات الهيئات المحلية، تقارير منشورة على صفحة لجنة الانتخابات المركزية، https://www.elections.ps/tabid/641/language/ar-PS/Default.aspx

9 قرار مجلس الوزراء بتاريخ 10-7-2012

10 قرار مجلس الوزراء بتاريخ 31-1-2017

11 الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، https://www.elections.ps/tabid/634/language/ar-PS/Default.aspx

12 تقرير الانتخابات المحلية 2017، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، ايلول 2017

13 أبعاد التنمية المستدامة، 2017، https://mawdoo3.com

14 أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، المواطن أولا، 2017-2022

15 الشكل من تصميم الباحث وفق مراجعات متعددة للخطط الوطنية واجندة السياسات الوطنية

16 مقابلة مع الدكتور يحيى السراج، مرجع سابق

17 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2020، "نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بلدية بيت غزة" رام الله – فلسطين

18 تقارير مختلفة لتقييم أداء الخطط الاستراتيجية للبلديات منشورة على مواقع البلديات الالكترونية

19 مداخلة الدكتور يحيي السراج، ورشة عمل "التحديات التي تواجه البلديات في ظل الوضع الراهن"، غزة 8-6-2021

20 مراجعة مكتبية لخطط البلديات الكبيرة من قبل الباحث

21 الموازنات المقروءة المنشورة على المواقع الالكترونية لعدد 25 بلدية في قطاع غزة

22 الجدول من تصميم الباحث بالرجوع إلى بيانات الموازنات المقروءة مرجع سابق

المراجع

1. استراتيجية وزارة الحكم المحلي 2017-2022، وزارة الحكم المحلي، فلسطين منشورة على موقع الوزارة https://www.molg.pna.ps/
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2020، "نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بلدية بيت لاهيا نموذجاً" رام الله - فلسطين
3. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) 2020، "نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بلدية بيت غزة" رام الله - فلسطين
4. تقارير انتخابات الهيئات المحلية، تقارير منشورة على صفحة لجنة الانتخابات المركزية، https://www.elections.ps/tabid/641/language/ar-PS/Default.aspx
5. تقرير الانتخابات المحلية 2017، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، أيلول 2017
6. أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، المواطن أولا، 2017-2022
7. تقارير مختلفة لتقييم أداء الخطط الاستراتيجية للبلديات منشورة على مواقع البلديات الالكترونية
8. الموازنات المقروءة المنشورة على المواقع الإلكترونية لعدد 25 بلدية في قطاع غزة

قوانين وقرارات حكومية

1. قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1 لسنة 1997
2. قرار مجلس الوزراء بتاريخ 10-7-2012
3. قرار مجلس الوزراء بتاريخ 31-1-2017

مقابلات

1. مقابلة مع الدكتور يحيى السراج بتاريخ 17/6/2021
2. مداخلة الدكتور يحيي السراج، ورشة عمل "التحديات التي تواجه البلديات في ظل الوضع الراهن"، غزة 8-6-2021
3. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورشة عمل" التحديات التي تواجه البلديات في ظل الوضع الراهن، غزة 8-6-2021

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع "سياسات منظمات المجتمع الأهلي الفلسطينية تجاه قضايا المجتمع"
الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية FES

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية – فلسطين.